



فؤاد باشا.. نهاية تاريخ - أسرار التاريخ فى صراعه مع الضباط الأحرار

د. رءوف عباس

18 أغسطس 2000

- سعى إليه الضباط الأحرار قبل 23 يوليو فإعتبرهم دسيسة من القصر على الوفد
- أجرى إتصالات بالسفير الأمريكى كافرى من وراء وزير الخارجية محمد صلاح الدين

رحل فؤاد سراج الدين عن عالمنا بعد حياة حافلة بالأضواء والظلال، لعب فيها دورا بارزا على الساحة السياسية فى مصر اتهمة ثورة يوليو 1952 من خلال الضربات القاضية التى وجهتها إلى الأحزاب السياسية حتى أنهت وجودها فى يناير 1953، ثم عاد الرجل مرة أخرى إلى دائرة الضوء عندما أسس " حزب الوفد الجديد " فى إطار سياسة التعددية الشكلية السياسية التى أقامها السادات، وجذبت عودته إلى دائرة الضوء الأنظار إليه نتيجة محاولات السادات الحيلولة دون إعادة تكوين الوفد الذى عده خروجاً على نص التعددية التى أرادها السادات تعددية من صنع السلطة وحدها، حتى أنه قاد بنفسه احتفالا غطته وسائل إعلام النظام لإعلان قيام " حزب العمل الاشتراكي " باعتباره امتدادا لحركة مصر الفتاة وذلك يوم 11 ديسمبر 1978 ووقع السادات وأعضاء الهيئة البرلمانية على بيان تأسيس الحزب بعد أن أوعز إلى بعض الموالين له من النواب بالانضمام إلى الحزب كان على رأسهم عديله محمود أبو وافية، وكأنه بذلك يطلق خصما تاريخيا مستأنسا على " الوفد الجديد " الذى أعلن قيامه فى فبراير من العام نفسه، فلم يكن السادات يفهم التعددية على أنها تعنى حرية تكوين الأحزاب، وإنما رأها " جوقة " تحيط بالحزب الرئيسى - حزب السلطة - حفاظا على شكل التعددية دون تجاوزه إلى الجوهر ، وتلك مشكلة الحياة الحزبية عندنا اليوم.

على كل، امتد حبل العمر بفؤاد سراج الدين حتى وافته المنية مساء الأربعاء 9 من أغسطس 2000 بعد أن أصبح "الوفد الجديد " حقيقة من حقائق الواقع السياسى المصرى له نوابه فى مجلس الشعب، وله صحيفة استطاعت أن تثبت وجودها وأصبح الرجل فى ذمة التاريخ.

فمن هو فؤاد سراج الدين؟ وما أبعاد الدور الذى لعبه فى قيادة الوفد. وفى الحياة السياسية المصرية؟

ينحدر محمد فؤاد سراج الدين من عائلة من أعرق عائلات أعيان الريف المصرى أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة، تداخلت عن طريق المصاهرة من نظائرها من عائلات الأعيان الأخرى كالبدراوى وأبولفتح والمغازى والزينى والوكيل وغيرهم من تلك العائلات العريقة واسعة الثراء، وهى صيغة تقليدية للتحالف وتشابك المصالح بين عائلات كبار الملاك فى مصر، شاعت منذ نشوء تلك الطبقة فى القرن التاسع عشر، بهدف تنمية الثروة وحماية المصالح المشتركة لكبار منتجى القطن فى مصر، مما انعكس على مواقفهم فى المجالس النيابية منذ مولد أول تلك المجالس (شورى النواب) فى عهد الخديو اسماعيل، حتى آخر برلمان مصرى عام 1952، وكذلك كان انعكاسه على توجيه حركتهم على الساحة السياسية.

ولد محمد فؤاد سراج الدين عام 1906 (حسبما جاء بترجمة حياته بوثائق الخارجية البريطانية)، وإن كان يحرص دائما على الزعم بأنه غير تاريخ ميلاده، فأضاف إليه خمس سنوات حتى يستطيع أن يتقدم للترشيح فى انتخابات مجلس النواب عام 1926، ولكن من الثابت أنه كان عضوا باللجنة التنفيذية لشباب الوفد عام 1925، وذكر غير مرة فى لقاءات أجراها معه الدكتور محمد أنيس بحضورى أنه حضر بهذه الصفة الاجتماعات العامة التى خطب فيها سعد زغلول باشا وبذلك يكون عام 1906 تاريخا منطقيا لمولده، اللهم إلا إذا كانت اللجنة التنفيذية لشباب الوفد تقبل فى عضويتها صبيا فى الرابعة عشرة من عمره !! عندئذ تصبح بداية عمل الرجل بالسياسة قد بدأت بالتزوير فى تاريخ الميلاد، وهو أمر يصعب تبريره إلا إذا كان والده قد تأخر فى تسجيل مولده حتى عام 1910، فاضطر إلى التمسك بتاريخ مولده الحقيقى فى إطار الحرص على عضوية مجلس النواب لاحتلال المقعد الذى شغله والده "سراج الدين شاهين باشا " حفاظا على مصالح العائلة، وهو تقليد شاع بين كبار الملاك فى مصر ! على مر تاريخها المعاصر، خاصة أن احتفاظ الوالد بالمقعد لم يرتبط بالضرورة

بالوفد، فقد بدأ سراج الدين شاهين وفديا. ثم أصبح من نواب حزب الاتحاد (حزب السراي)، وختم عضويته بالمجلس مستقلا.

وبعد تخرج فؤاد سراج الدين في كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول عام 1930 عمل وكيلًا للنياحة لفترة قصيرة، ثم استقال من وظيفته حتى يتفرغ لإدارة أعماله الواسعة، وعرف ببراعته في تحسين الإنتاج الزراعي بأملكه، كما عرف بمهارته في استثمار أمواله في مشروعات مالية متنوعة وناجحة، ربطته بأصحاب المصالح المالية في البلاد من مصريين وأجانب.

الوزن المالي الثقيل

بهذا الوزن المالي والاجتماعي الثقيل دخل فؤاد سراج الدين إلى " الوفد " من مقاعد القيادة عام 1936، فقد كان اختيار أعضاء القيادة من اختصاص " الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا " زعيم الوفد، وهو تقليد يعود بجذوره إلى صيغة التوكيل الذي أعطته الأمة لسعد زغول باشا عند تأسيس " الوفد المصري " عام 1918، فكان من حقه أن يضم إليه من يشاء، واستخدم سعد زغول وخليفته مصطفى النحاس هذا الحق المزعوم في فصل من يشق عصا الطاعة على " الرئيس الجليل " وضم من يشاء في المقاعد الشاغرة، فلم يكن التصعيد لعضوية قيادة الوفد يتم في إطار تنظيم هرمي يصل القاعدة بالقمة، ولكن كان " الوفد " في حقيقة الأمر طوال تاريخه قيادة تلتف حول زعامة وطنية تاريخية تعتمد على حشد الجماهير وراء القيادة خلال المعارك الانتخابية أو الأزمات السياسية ولم تكن له قاعدة جماهيرية حزبية (بالمفهوم العلمي السياسي للكلمة). فقد كان اعتماد الوفد الرئيسي على ماله من (شعبية) تستمد شرعيتها من كونه القيادة التاريخية لثورة 1919، غير أن تلك (الشعبية) أخذت في التآكل تدريجيا بعد عام 1936 الذي أبرم فيه الوفد المعاهدة التي وصفها مصطفى النحاس باشا " بمعاهدة الشرف والاستقلال "، وبرهنت الظروف التي مرت بها مصر زمن الحرب العالمية الثانية على وهم وزيف هذا الادعاء وجاءت حوادث 4 فبراير 1942 وأزمة " الكتاب الأسود " الذي أصدره " المجاهد الكبير مكرم عبيد باشا " سكرتير الوفد وكشف فيه ما سمي " بالتصرفات الماسة بنزاهة الحكم " ليزيد من تآكل شعبية الوفد لصالح قوى سياسية جديدة ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولعل ذلك يفسر عدم تحرك الجماهير احتجاجا على الغاء الأحزاب في يناير 1953، ويؤكد صحة مقولة مصطفى النحاس لمن نصحوه بمقاومة القرار الخاص بذلك "إن الجيش كالقطار من وقف في طريقه تدوسه عجلاته"، فقد أدرك الرجل أن " شعبية " الوفد أصبحت في ذمة التاريخ ولم يكن لديه تنظيم حزبي جماهيري يستطيع تحريكه للقيام بحركة عصيان مدني في مواجهة حركة الجيش.

ومن الإنصاف للوفد أن نؤكد انتشار ظاهرة دخول الأحزاب من مقاعد القيادة مباشرة بين جميع الأحزاب المسماة بالليبرالية التي شاركت في الحياة السياسية في ظل دستور 1923، فقد افتقرت جميعا إلى نظام للتصعيد في مراتب التنظيم الحزبي من القاعدة إلى القمة، كما لم تكن لها تنظيمات قاعدية جماهيرية. ومن الطريف أن تشير إلى أن هناك حالات تولت فيها رئاسة بعض الأحزاب شخصيات جاءت من خارجها تماما دون أن تحمل يوما بطاقة عضوية بالحزب!

على كل، لم يكن فؤاد سراج الدين وحده من أصحاب الوزن المالي والاجتماعي الثقيل الذي هبط على مقاعد القيادة عام 1936، فقد شاركه هذا الهبوط ثلة من كبار الملاك البارزين مثل محمد سليمان الوكيل ومحمد المغازي ومحمد محمود خليل وكمال علما ومحمد الطرزي وبشرى حنا و فهمي ووصا. ورغم أن قيادة الوفد تكونت منذ نشأته الأولى من نسبة كبيرة من كبار الملاك، إلا أن قيادة الوفد بعد عام 1936 افتقدت طابعها النضالي التقليدي، وخاصة بعد مصاهرة "الزعيم الجليل مصطفى النحاس " لأسرة الوكيل عام 1934، وما كان لزوجة الزعيم من تأثير كبير عليه كان له انعكاسه على اختيار الشخصيات التي ضمت إلى القيادة وخاصة ممن " لم تكن لهم سابقة جهاد وطني".

وقد زكى دخول فؤاد سراج الدين قيادة الوفد سخاؤه في التبرع للحزب، وذكاؤه الاجتماعي، والصداقة الحميمة التي ربطت بين زينب هانم الوكيل زوجة الرئيس الجليل والسيدة قريبنته، فقد كانتا تنتميان إلى أسرتين من أكبر العائلات التي ارتبطت بروابط المصاهرة (الوكيل والبدرائي) وجمعتهم بعائلة سراج الدين صلة الرحم والمصالح المشتركة، وكان انضمام فؤاد سراج الدين إلى عضوية قيادة الوفد يفتح له الاقتراب كثيرا من زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا، ومن ثم الربط بين هذه العلاقة الحميمة، والفتور الذي شاب علاقة مصطفى النحاس باشا بسكرتير الوفد " المجاهد الكبير مكرم عبيد باشا " بعد أن كان الأخير " مايسترو " الحزب، أو قل - إن شئت - أن التحول الذي أدخله النحاس باشا على قيادة الوفد بضم جيل جديد من كبار الأثرياء، كان على رأسهم فؤاد سراج الدين، أثار امتعاض رجال الحرس القديم في قيادة الوفد من أصحاب سابقة النضال الوطني.

وهكذا، ازدادت حظوة فؤاد سراج الدين عند مصطفى النحاس باشا حتى بدأت تلك الخطوة تملك زمام التأثير على الرئيس الجليل وتقلص من قدرات مكرم عبيد في التأثير على النحاس كما كان يفعل من قبل. يتضح هذا من الدور الذي لعبه فؤاد سراج الدين لاقتناع النحاس بقبول تشكيل الوزارة خلال الأزمة التي قادت إلى حادث 4 فبراير 1942 - وفقا لروايته للأحداث والملابسات التي أحاطت بالأزمة للدكتور محمد أنيس بحضورى - فقد انفرد بالنحاس أثناء رحلة قيادة الوفد بالصعيد ليقتعه بتلبية طلب الملك الذي استدعاه إلى القاهرة لفقائه لأمر مهم. واقتنع سراج الدين مدير المديرية بأن يقوم بتأخير القطار المتجه إلى القاهرة حتى يقنع الزعيم بالسفر، واستعان بزینب هانم الوكيل لتستخدم تأثيرها الكبير على قلب الزعيم حتى استجاب الرجل وشد الرحال إلى القاهرة للقاء الملك، فكان تكليفه بتشكيل الوزارة على نحو ما هو معلوم. وهذه كلها دلالات على مدى تمتع سراج الدين بقدرات لم يعتمدها رجال الحرس القديم من أمثال مكرم عبيد، وعلى

التصاعد السريع لنفوذ فؤاد سراج الدين في قيادة الحزب على حساب مكرم عبيد " المجاهد الكبير " و " ابن سعد البكر " كما كانت تصفه صحف الحزب. ولعل ذلك يبرر مزاعم من يذهبون إلى أنه كان لسراج الدين دور فعال في إفساد العلاقة بين النحاس ومكرم عبيد، ولعل حرص فؤاد سراج الدين على دحض تلك المزاعم دفعه إلى تزيين حائط صالون بيته بصورة زيتية كبيرة لمكرم باشا إلى جانب صورة أخرى للنحاس باشا، وحرصه الدائم على نفي التهمة في اللقاءات التي أجريتها معه (1968)، وارجاع ما حدث كله إلى مكائد القصر وسلامة نية مكرم عبيد الذي توسط في خدمة أهداف الملك.

على كل، جاء " الكتاب الأسود في العهد الأسود " الذي أصدره مكرم عبيد ووزع على نطاق واسع بعد خروجه من الوزارة ليفجر أزمة نزاهة الحكم، مما أدى إلى طرد " المجاهد الكبير " من الوفد (ثم سجنه بعض الوقت)، وترتب على ذلك استقالة بعض رجال القيادة من الحرس القديم تضامنا مع مكرم عبيد، وجاء ذلك ليمهد الطريق أمام فؤاد سراج الدين للاستحواد التام على النفوذ في قيادة الوفد، فقد أصبحت الغلبة في القيادة لمجموعة أصدقاء وأصحاب سراج الدين من كبار الملاك الذين شغلوا المقاعد التي خلّت بخروج مؤيدي مكرم عبيد، وخاصة أن صبرى باشا أبو علم الذي خلف مكرم عبيد في سكرتارية الحزب لم يكن له طموح أو سطوة مكرم عبيد أو حتى تأثيره، وأصبح معلوما في دوائر الحزب أن سكرتارية أبو علم سكرتارية انتقال لا استقرار. وأنه سرعان ما يخلى الطريق أمام سراج الدين ليتربع على مقعد سكرتارية الحزب ويلعب دور الربان الذي يوجه سفينته من خلال امتلاكه لمفاتيح التأثير على مصطفى النحاس باشا.

بعد 4 فبراير

وجاء دخول فؤاد سراج الدين الوزارة بعد أسابيع من تشكيل وزارة 4 فبراير 1942، إذ عين وزيرا للزراعة في 31 مارس، وهي حقيبة متواضعة. فلم يكن اختصاص الوزارة على درجة من السعة كالتي هي عليه اليوم. وسرعان ما جمع في يده حقيبتين أخريين هما الداخلية والشئون الاجتماعية (2 يونيو 1943 – 8 أكتوبر 1944).

وفي آخر وزارة للوفد عين وزيرا للداخلية (12 يناير 1950)، ثم جمع معها المالية (في 11 نوفمبر) حتى سقوط الوزارة في 27 يناير 1952 بعد حريق القاهرة، وبذلك كان يتمتع بقدر كبير من السلطة في الوزارة الوفدية الأخيرة.

وقد لعب فؤاد سراج الدين دور المهندس لسياسة المهادنة مع القصر (وإن أجهد نفسه كثيرا في اللقاءات التي أجريتها معه ليثبت عكس ذلك). كان طموح الرجل بلا حدود، فله من الثياب والثراء وقوة الشخصية، والدهاء، والبراعة في المناورة، ما أكسبه نفوذاً واسعاً داخل الحزب وخارجه، جعله يبدو الوريث المنتظر لزعامه الحزب، وهياً الرجل نفسه لهذا الدور، ولما كان الوصول إلى الزعامة يقتضى الحفاظ على التراث النضالي للوفد الذي اختزل في العمل على مقاومة عدوان الملك على الدستور و " الحفاظ على حقوق الأمة "، فقد حرص سراج الدين على أن يحتفظ الوفد بهذه الواجهة في أمور شكلية تتصل برأى القصر في تعيين بعض كبار الموظفين وبعض أعضاء مجلس الشيوخ، مع التغاضي عن الأمور التي تتصل بالمصالح الحيوية للقصر، حتى لا تصل العلاقة بين الوفد والقصر إلى طريق مسدود.

وقد علل فؤاد سراج الدين هذا التهاون من جانب حكومة الوفد في مواجهة أطماع الملك ومفاسده، بأن الوزارة كانت تريد الاستمرار في الحكم لتحقيق هدف إلغاء معاهدة 1936 وبدء الكفاح المسلح ضد الإنجليز في قناة السويس، والحق أن إلغاء المعاهدة كان مطلباً شعبياً بعد أن اثبتت الحرب العالمية الثانية أن " معاهدة الشرف والاستقلال " التي أبرمها النحاس مع بريطانيا، وجرى به لتنفيذ بنودها في لحظة حرجة زمن الحرب، كانت وبالا على مصر، بل كان مجيء الوفد إلى الحكم في يناير 1950 برضاء الإنجليز والقصر معاً، وقد لعب سراج الدين دورا بارزا في طمأنة الملك على حسن نيات الوفد وإخلاصه للعرش في لقاءات تمت بينه وبين كريم ثابت، كما أرسل إشارات إلى السفارة البريطانية تفيد حرص الوفد على التوصل إلى حل نهائي للمشكلات المعلقة بين مصر وبريطانيا عن طريق التفاوض. وكانت بريطانيا - من جانبها - تسعى للتوصل إلى اتفاق جديد يمتص غضب الحركة الوطنية المصرية. وبذلك أضاع الإنجليز الضوء الأخضر ليعود الوفد إلى الحكم لتنفيذ مهمة محددة. ولكن حكومة الوفد عجزت عن التوصل إلى اتفاق جديد بسبب تشدد مصطفى النحاس باشا وصلابة محمد صلاح الدين باشا وزير خارجيته، فوصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، وكان معنى هذا إقالة حكومة الوفد، فلم يكن هناك مفر من أن تقوم بإلغاء معاهدة 1936 من طرف واحد لاسترداد بعض ما فقدته من شعبية، وما كان الملك ليجرؤ على الامتناع عن توقيع مراسيم الإلغاء، لأنه إن فعل ذلك خرج الوفد من الحكم شهيدا للوطنية ووصم الملك بالخيانة، وخاصة أن المظاهرات التي نظمها المعارضة ملأت الشوارع عام 1951 منددة بفساد الملك وكانت ورائها قوى سياسية أخرى غير الوفد أصبحت أقدر منه على تحريك الجماهير. ورغم العنف الذي واجهت به الشرطة تلك المظاهرات والذي بلغ حد إطلاق النار على المتظاهرين، فإن الملك غضب على وزير الداخلية سراج الدين، واتهمه بالتقصير في مواجهة المظاهرات التي نادى - لأول مرة - بطرد الملك.

الكفاح المسلح

أما الكفاح المسلح في القناة، فقد استدرجت إليه الوزارة الوفدية استدرجا وتورطت فيه تورطا لم تستطع تفاديه فقد كان الكفاح المسلح مطلباً شعبياً طرحته القوى السياسية الجديدة التي برزت على الساحة أيام الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، كبدل لأسلوب التفاوض الذي ثبت فشله في تحقيق الاستقلال الوطني، وتجلي ذلك فيما طرح من برامج وأفكار في الصحافة الوطنية، وفي حوادث الاعتداء المسلح على جنود الاحتلال والمتعاونين معهم. وما كانت حكومة الوفد تلغى

المعاهدة، حتى تنادت تلك القوى السياسية الجديدة بالكفاح المسلح، وراحت تنظم " كتائب الفدائيين " وغلبت المشاعر الوطنية العمال المصريين بالقاعدة البريطانية في قناة السويس، فتركوا العمل فيها مما أوقع الانجليز في مأزق كبير بقدر ما أوقع حكومة الوفد نفسها في المأزق نفسه، إذ بدأت الأمور تخرج من يدها، فكان تدخل الحكومة في تنظيم حركة الكفاح المسلح (الذى أبرز قدرات وبراعة سراج الدين) وتوفير فرص العمل للعمال المصريين الذين غادروا القاعدة، سبيلا لإبقاء " الكفاح المسلح " تحت السيطرة، وهو ما عبر عنه فؤاد سراج الدين لأحد رجال السفارة البريطانية أثناء الأزمة، فأعرب عن عدم ارتياح الحكومة لتلك " الحوادث " وأنها تسعى لاحتوائها، وأنها لا تنهج إلا السبل السلمية لحل القضية المصرية والوصول إلى تسوية مع بريطانيا بطريق التفاوض وليس المواجهة. كما لجأ فؤاد سراج الدين إلى الاستعانة بالسفير الأمريكى جيفرسون كافرئ لنقل رسائل غير رسمية مماثلة إلى الانجليز (من وراء ظهر وزير الخارجية محمد صلاح باشا). ولكن عجز الحكومة عن احتواء حركة الكفاح المسلح، واتساع نطاق تلك الحركة، جعل حكومة الوفد شريكا فيها، واتسع دور سراج الدين في التعاون مع بعض فصائل الحركة ودفعه ذلك إلى التغاضى عن تورط قوى الشرطة المصرية فى مساندة الفدائيين، وعندما حاصر الانجليز مقر محافظة الاسماعيليه (25 يناير 1952) وصمد رجال الشرطة فى الدفاع عنها فى معركة غير متكافئة أصدر سراج الدين أوامره بالمقاومة حتى آخر رجل، فكان هذا القرار أرفع وسلم على صدر تاريخه السياسى. وقد عجل ذلك بحريق القاهرة فى اليوم التالى لإيجاد مبرر لإسقاط الوزارة، فبمجرد إعلان الأحكام العرفية أصدر الملك مرسوم إقالة الوزارة فى 27 يناير 1952.

ومن الجدير بالذكر أن الصحافة الممائلة للملك والانجليز حرصت على توجيه أصعب الاتهام إلى فؤاد سراج الدين باعتباره الوزير المسئول عن الخسائر التى نجمت عن حريق القاهرة، وأشاعت أنه كان يعقد صفقة شراء عمارة عندما كانت القاهرة تحترق، وكان القصد من هذه الدعاية تبديد آمال سراج الدين فى وراثة زعامة الوفد، واتخاذ كيش فداء للتغطية على أخطر جريمة ارتكبت فى حق مصر، لابد أن المخابرات البريطانية كانت ورائها رغم عدم وجود دليل مادى على ذلك لأن العمليات التى تخطط لها وتنفذها أجهزة المخابرات لا تترك وراءها دليلا ماديا، ومهما قيل عن براءة الملك من الاشتراك فى هذه المؤامرة فقد كان سلوكه أثناء الحوادث يشئ بصلووعه فيها، وكان القصد من تحميل فؤاد سراج الدين المسئولية دق المسامير الاخير فى نعش الوفد، فقد كان الجميع يعرف حقيقة الدور القيادى البارز لسراج الدين فى الوفد والحكومة، ومن ثم تصبغ إدانته للوفد تقطع الطريق عليه للوصول إلى الحكم.

ولكن فؤاد سراج الدين سعى لتضميد جراح الوفد، واختار ابراء ذمة الوفد أمام بريطانيا، ففى ربيع عام 1952 تم لقاء غير رسمى (لعب السفير الأمريكى كافرئ دورا بارزا فى ترتيبه) بين سراج الدين ومسئول كبير بالسفارة البريطانية حرص خلاله سراج الدين على تأكيد أهمية الوفد كعنصر فعال لتحقيق الاستقرار السياسى، وأن وصوله إلى الحكم يخدم مصالح بريطانيا، لأنها لا تستفيد من بقاء المسألة المصرية دون حل، وأن لحدأ على الساحة السياسية لا يصلح كطرف فى التفاوض مع بريطانيا سوى الوفد. وحللت الخارجية البريطانية تلك الرسالة غير الرسمية التى نقلها إليها رجلها بالقاهرة وانتهت منها إلى أن الوفد لم يعد يتمتع بالمصداقية التى كانت له فى الثلاثينيات، ولذلك صرفت النظر عن التعامل بجدية مع هذا العرض.

وظل البرلمان ذو الاغلبية الوفدية – بتوجيه من سراج الدين – يؤيد الوزارات التى تعاقبت على الحكم (إظهارا لحسن النية) حتى حل المجلس فى 24 مارس 1952، فى محاولة لطمأنة الملك إلى حسن سلوك الوفد لعل وعسى.

مع الضباط الاحرار

وجاء قيام ثورة 23 يوليو 1952 ليقطع الطريق على أمل سراج الدين فى بعث الوفد، والعودة للحكم، ووراثة الزعامة الوفدية.

كان النحاس وسراج الدين يقضيان اجازة الصيف معا فى أوربا عند قيام الثورة، فعادا على عجل، وسارعا بالتوجه من المطار إلى قيادة الجيش لتقديم التهنئة إلى مجلس قيادة الثورة، فواجههما الضباط بفتور شديد. ولعل سراج الدين كان الوحيد فى هذا اللقاء الذى يعلم انه ضيع فرصة الاقتراب من اولئك الضباط الشبان، فقد جاء بعضهم للقاءه اثناء وجود الوفد فى الحكم وخلال معركة الكفاح المسلح – وفق ترتيب خاص لعب وجيه اباطه دوراً فيه- ولمح له الضباط بامكانية الاقدام على عمل ما من جانب الجيش ولكن سراج الدين حرص فقط على معرفة أسمائهم، ومن يقف وراءهم وأهدافهم. وقال فى تبرير ذلك الموقف البارد من الضباط بعد ذلك بسنوات (فى لقاء اتنا معه عام 1968) أنه كان على يقين أن ولاء الجيش للملك ليس موضع شك أو خلاف، وأنه كان يتشكك فى نيات أولئك الضباط ويخشى أن يكون عرضهم اختبارا من القصر لنيات الوفد.

وسرعان ما دارت عجلة الحوادث بالصورة التى أدت إلى إلغاء الأحزاب السياسية، واعتقال فؤاد سراج الدين وبعض وزراء الوفد وتقديمهم للمحاكمة بتهمة الفساد السياسى بهدف إسدال الستار على دورهم فى الحياة السياسية. وتعرض سراج الدين – بالطبع - لكل ما اتخذته الثورة من اجراءات اقتصادية (تحديد الملكية – التأمينات – الحراسة). ولكن ذلك لم يبعده عن متابعة الحوادث كمراقب حتى قرر السادات أن يسمح بالتعددية السياسية فى اطار ديمقراطية شكلية، فأعلن سراج الدين عن نيته لتكوين "حزب الوفد الجديد" وتقدمت مجموعة من الوفديين وغير الوفديين من الليبراليين بطلب تأسيس الحزب الذى رفضته لجنة الاحزاب، واقره حكم القضاء.

منتدى الموتورين

لكن الضجة التي صاحبت عودة الوفد، سواء من جانب السادات أو أجهزة السلطة أو من جانب رجال الوفد أنفسهم، لم تساعد الحزب على استعادة شعبيته المفقودة التي كشفها قرار الغاء الأحزاب في يناير 1953 يوم اقترح البعض على النحاس- على نحو ما أشرنا - ان يتزعم عملاحتجاجياً شعبياً ضد القرار، فاعتذر لناصحيه بأن أحدا لا يستطيع التصدى للقطار ليوقف حركته. ودهم قطار الثورة الوفد وغيره من الأحزاب التي تداولت مقاعد السلطة في إطار دستور 1923 لأنها كانت - في حقيقة الأمر - قيادات بلا قواعد جماهيرية منظمة تنظيماً حزبياً، وأخذ "الوفد الجديد" يجتر تراث ثورة 1919 (ولا يزال) دون ان يدرك حقيقة التغيرات التي شهدتها مصر منذ 1952.

وهكذا جاءت عودة الوفد بزعامة سراج الدين بمثابة إقامة منتدى يضم الموتورين من ثورة يوليو المترحمين على ماضٍ سحيق ولا يكاد يحس بوجود الحزب أحد إلا من خلال جريدته التي عادت إلى لعبة "مهادنة القصر" مكتفية بالوجود الرمزي للحزب على الساحة السياسية، ومن عجب أن ظل سراج الدين يوجه الحزب بالآليات نفسها التي عفى عليها الزمن دون استيعاب لدروس التاريخ.

ففي تصريح لوفد سراج الدين لصحيفة الأحرار في 9 يناير 1984 رداً على سؤال طرح عليه حول إيجابيات عبدالناصر قال: "ان هناك حقيقتين لا تقبلان المناقشة.. والأشياء الأخرى يمكن أن تكون محل مناقشة أو خلاف، أولاً : حركة 23 يوليو او ثورة يوليو حتى لا ندخل في اشكالات أحدثت تغييرا كبيرا في المجتمع المصرى ولكن لى تحفظ على بعض هذا التغيير.

ثانياً: حركة التصنيع حقيقة يجب التسليم بها ولكن لى ايضاً تحفظ عليها.. ولم تكف صحيفة الوفد عن إدانة الحقبة الناصرية والحديث عن "ثورة النهب والسلب" وإهالة التراب على كل منجزات الثورة، والتركيز على سلبياتها والتضخيم فيها.

ورغم ما قام به السادات من ضرب حصار حول "الوفد الجديد" محاولاً خنقه حتى اضطر إلى تجميد نشاطه في أواخر أيامه، فضلاً عن تعرض فؤاد سراج الدين وبعض قيادات الحزب للاعتقال في سبتمبر 1981 ووصفهم - على لسان السادات - بأشع الأوصاف في خطاب مذاع على الأمة لتبرير اعتقالهم، فإن خصومة "الوفد الجديد" للحقبة الناصرية وعبد الناصر تفوق مراراً خصومتهم للسادات مما يعكس عمق أثر ثورة يوليو في ضرب مصالح قيادات الوفد ونجاحها في سحب البساط من تحت اقدامه.